

أوراق غير حزبية للتثورة المصرية

في:

الزراعة المصرية بعد ثورة 25 يناير

التحديات والطموحات

أ.د. محمود منصور عبدالفتاح

أوراق غير حزبية للثورة

المصرية هو الإصدار الجديد
لشركاء التنمية للبحوث
والاستشارات والتدريب، والذي
يستهدف تقديم عدد من التوصيات
لصناع القرار السياسي في مصر في
كافة مجالات التنمية، وذلك مساهمة
منهم في طرح أساس علمي لسياسات
التنمية في مصر، ويأملون أن يكون
ذلك خطوة على طريق تفعيل نموذج
رشيد في صنع القرار.

وقد أشترك في كتابة تلك الأوراق
نخبة من أبرز الخبراء المصريين
المشهود لهم بالكفاءة والاستقلال.

وسوف تتابع الإصدارات في هذه
السلسلة بشكل دوري.

الرؤية:

يمثل قطاع الزراعة في مصر واحد من أهم القطاعات الاقتصادية الوطنية، حيث لا يقتصر دورة علي إنتاج محاصيل الغذاء للسكان والمواد الخام للعديد من الصناعات، والعديد من سلع التصدير إلي الخارج وفرص العمل لعدد هائل من السكان، لا يقتصر دور هذا القطاع علي هذه الجوانب؛ وإنما يتخطاها إلي كونه موطن لنحو نصف سكان مصر؛ فيه يعملون ومنه يتكسبون، ويستمد منه الوطن جزء كبيراً من أمنه الغذائي والكسائي .

ولذلك فهذا القطاع يعتبر قاطرة التنمية في الاقتصاد المصري ويؤدي تشعب علاقاته الأفقية والرأسية مع باقي القطاعات الاقتصادية إلي قيامه بدور القيادة لباقي القطاعات في عملية النمو، أي أن أي استثمارات يتم ضخها في هذا القطاع لا يقتصر سريانها في شرايين القطاع الزراعي فقط؛ وإنما هي بالضرورة تصل إلي كل شرايين الاقتصاد المصري.

التحديات التي تواجه الزراعة المصرية في السنوات الأخيرة:

1- تحديات مرتبطة بالتطورات العلمية في الاقتصاد والتكنولوجيا:

لم يكن النشاط الاقتصادي الزراعي بعيداً عن التأثير بالمتغيرات التي اجتاحت الفكر والنشاط الاقتصادي في العقود الأخيرة إن لم يكن في قلبها. فقد كان القطاع الزراعي وبالذات في الدول النامية هو الأشد تأثراً بالفلسفات الاقتصادية الجديدة وتطبيقاتها، فالإصلاحات الهيكلية التي طبقتها هذه الدول - وأبعادها الدولية- مثل الدعم وتحرير الأسعار والاستثمار وتحرير التجارة وغيرها من الإصلاحات قد أثرت وبشكل مباشر علي التنمية الزراعية والريفية في هذه البلدان وعلي مستوى معيشة مواطنيها.

كذلك فإن التطورات العلمية خاصة المرتبطة بتطورات العلوم البيولوجية وكذلك التطورات التي حدثت في مجالات الصحة والبيئة وارتباطها بالتطورات في مستوي المعيشة في العديد من الدول قد أفرزت لنا ظروفًا جديدة تحكم عملية الإنتاج والاستهلاك والتداول للسلع والمنتجات الزراعية وتتطلب بالتالي أوضاع مؤسساتيه جديدة أو مواتية:

- فقد أصبح علينا التعامل مع عولمة التجارة والاستفادة من اتفاقات الشراكة والتكامل الإقليمي من خلال مؤسسات جديدة قادرة علي ذلك.
- الاهتمام بالطواهر البيئية وأثر التغيرات المناخية علي البيئة الزراعية والإنتاج الزراعي مثل التصحر والأحتراس الحراري والزيادة المفرطة في السكان.
- التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وظهور أفكار حول حماية التنوع البيولوجي و الموارد الطبيعية بل وقيام منظمات محلية وإقليمية ودولية لتنفيذ هذه الحماية، كذلك انتشار الزراعات العضوية والمنتجات المحوره جينيا .. كل ذلك يستلزم إقامة مؤسسات جديدة أو تطوير للمؤسسات القائمة بحيث يمكنها التجاوب مع الظروف الجديدة.

- الهجرات الواسعة إلى المدن وما ترتب عليها من تغيير في النظام الغذائي لشرائح واسعة من السكان وكذلك تغير نمط سلوكهم الاستهلاكي وما أدى إليه كل ذلك من ارتفاع الطلب علي الأغذية المصنعة.

وقد أفرزت هذه التطورات عدد من ظواهر الجديدة في النشاط الزراعي كان من أهمها:-

- إعادة انتشار الزراعة شمالاً- بمعنى أن الدول المصدرة للغذاء حالياً أصبحت هي الدول المتقدمة علمياً والنامية اقتصادياً.
- تغيرت تركيبية أسواق السلع الزراعية ومتطلبات دخول هذه الأسواق بحيث وضعت شروط أكثر صعوبة أمام السلع الراغبة في الولوج لهذه الأسواق تتعلق بالحماية الصحية والبيئية للمجتمعات المستوردة.
- تأثر المزارع الفرد الصغير بهذه التطورات لتفضيل المستوردين والموردين الكبار للمنتجات ولملتزمات الإنتاج التعامل مع الكيانات الكبيرة مورده كانت أم مستورده، حيث أصبحت الشركات الكبيرة لا تتعامل مع صغار المنتجين متعلقة بارتفاع تكاليف المعاملات، وعدم قدرتهم علي ضبط جودة الإنتاج وارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة.

2- تحديات مرتبطة بالهيكل الاقتصادي الزراعي المحلي:

- (1) ازدواجية وتفاوتات تكنولوجية واقتصادية تبدأ من وجود قطاع حديث ذو مزارع واسعة ومتطورة بجانب قطاع تقليدي ذو مزارع قزميه ومبعثرة، ومستوي تكنولوجي تقليدي، إلي زراعة في الأراضي القديمة بجانب زراعة في الأراضي الصحراوية وما بينهما من تفاوت في التركيب الحيازي والمحصولي والمستوى التكنولوجي. إلي تفاوت بين الجنوب والشمال في مستوي المعيشة والخدمات ... الخ.
- (2) بطالة سافرة علي نطاق واسع وخاصة في أوساط الشباب المتعلم ناهيك عن البطالة المقنعة.
- (3) ارتفاع نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر وتدهور مستوى الخدمات مرورا بالانتشار المخيف للأمراض الخطيرة وتدهور المستوي التعليمي، والنسبة العالية للأمية بالإضافة إلي الغيبوبة الثقافية.

ويرتبط بذلك وبشكل عضوي الفقر الغذائي وتركزه في أقاليم جغرافية معينة وعلي الأخص في ريف الوجه القبلي وحضر بعض محافظات الشمالية، ويدل علي ذلك بالتفاوت الواضح في أنصبة الفرد اليومية من المكونات الغذائية المختلفة (الكالوري، البروتين، الدهون) بين مستويات الإنفاق المختلفة في الريف والحضر.

(4) تآكل وهدر في الموارد الأرضية والمائية علي نطاق واسع علي أيدي الشريحة الصاعدة من البرجوازية الريفية، وكذلك الاعتداء الذي يجري حالياً علي مواردنا من المياه ومحاوله اقتطاع جزء منها وحرماننا من هذا الجزء تحت دعاوى كاذبة، وإنكار

لاتفاقيات تاريخية وقواعد قانونية دولية يلتزم بها العالم كله في تنظيم الاستخدام المشترك للموارد المائية.

(5) ويرتبط بهذا أنه مع الزيادة الهائلة في عدد السكان وتوفر الكهرباء في معظم القرى المصرية نشأ نمط من التوسع العمراني عشوائي ومشوه أفقد القرية المصرية طابعها المتوازن بيئياً وعمرانياً؛ ونشأت العديد من الأنشطة والممارسات الضارة بالبيئة و الثقافة الريفية كان لها أثارها السلبية على النشاط الإنتاجي للسكان الريفيين وبدرجة أكبر على أحوالهم الصحية.

(6) رغم تمتع مصر بموارد حيوية هائلة إلا أن هناك ندرة في الدراسات الاقتصادية لهذا النوع من الموارد حيث يتم التركيز فقط على النواحي البيولوجية والمورفولوجية، وأنه في ظل اتفاقيات الجات وحقوق الملكية الفكرية فإن الحاجة أصبحت ماسة إلي التقييم الاقتصادي لهذه العناصر وتحديد القيم الاقتصادية الحاضرة والكامنة في كل منها وإدخالها في الحسابات الاقتصادية والوطنية، وصياغة خطط الصيانة والاستفادة وإمكانية التطوير والاستخدام المتكامل لها في التنمية الاقتصادية والوطنية وإقامة بنك للمعلومات المتعلقة بهذا النوع من الموارد.

(7) ضعف ميزانيات البحث العلمي والافتقار إلي المدارس البحثية المتخصصة والاعتماد علي الانجازات الفردية في هذا المجال، ورغم الانجازات التي حققتها مراكز البحث العلمي الزراعي المصرية في العقود الأخيرة إلا أنه باستثناء محصولي الأرز والقصب فإن مستوى الإنتاجية المحلية لا زال لا يمثل أكثر من 45%-60% من المستويات العالمية بما يوضح مدى الجهد الذي لا يزال علي المؤسسة البحثية بذله.

(8) أما بالنسبة للإنتاج الحيواني والداغنى والأسماك فرغم أن منتجاته تطورت بشكل كبير خلال الفترة 2000-2010 ، إلا أن هناك كثير من المشاكل تعوق تطور الإنتاج بشكل أكثر كفاءة، من أهم هذه المشاكل الاعتماد الرئيسي علي السلالات المحلية منخفضة الإنتاج سواء من الألبان أو اللحوم، وانتشار بعض الأوبئة التي تؤدي إلي نفوق أعداد كبيرة من الحيوانات، ونقص الأعلاف سواء الأعلاف الخضراء (صيفاً أو الأعلاف المركزة بسبب ضيق مساحة الزراعة وعدم وجود مراعي طبيعية، وعدم انتشار الوسائل الحديثة بقدر كاف سواء فيما يتعلق بمكافحة الأوبئة وإنتاج الأمصال والتلقيح الصناعي وإنتاج الأعلاف وغير ذلك، وذلك كله بالإضافة إلي تدمير مقومات التوسع في إنتاج الأسماك سواء كان ذلك من خلال الاستمرار في ردم البحيرات الشمالية أو تلويثها وحتى الاستمرار في تلويث مياه النهر علي طول مجراه .

(9) ضعف في المؤسسات والهيكل الريفية المساندة للإنتاج وتردد وتذبذب في السياسات الحاكمة لعملها نتيجة للتذبذب في السياسات الزراعية (التعاونيات، الإرشاد الزراعي، بنوك القرى... الخ) ما بين دور قوى لهذه المؤسسات وتنشيطها أو تقليص دورها وفتح الباب علي مصراعيه للقطاع الخاص.

وقد أظهرت البحوث حول ضرورة وجدوى انتقال الزراعة إلي أوضاع مؤسساتية جديدة ومتطورة أن البنين المؤسسي الكفاء يمكن أن يرفع كفاءة الأداء بنسبة 40%-50% وطبقاً لدراسة المعهد الدولي للأرز فإن الفرق بين نتائج محطات البحوث والإنتاجية الزراعية الممكنة بسبب فروقات بيئية وتقنية غير قابله للنقل و50% بسبب معوقات اقتصادية واجتماعية (مؤسساتية).

- 10) ما يرتبط بهذا كله من مشاكل لها تأثيرها علي النشاط الإنتاجي سواء كان ذلك في مجال التمويل أو التسويق أو إدارة الموارد المائية أو الأرضية.
- 11) عجز مزمّن في قدرة القطاع علي الوفاء باحتياجات المجتمع من الغذاء وتزايد مستمر في عجز الميزان التجاري الزراعي، نتيجة تزايد قيمة فاتورة واردات الغذاء، وذلك بجانب تذبذب واضح في حصيلّة الصادرات الزراعية.

وقبل ذلك وبعده فإن الثورة المصرية ومبادئها الرامية إلي تحقيق الاستغلال الاقتصادي والأمن الغذائي تجعل أمام المهتمين من متخذي القرار والمهمومين من شؤون الزراعة تحديًا كبيرًا من أجل تحقيق استخدام أفضل للموارد المحدودة من خلال تحديث شامل للتكنولوجيا والسياسات المتبعة في هذا القطاع وكذلك للإطار المؤسسي الذي يتم من خلاله تحقيق هذا التحديث .

أن مواجهة هذه الأوضاع والانتقال بالقطاع الزراعي من حالته الراهنة إلي الوضع الذي يجعله قادرًا علي القيام بدورة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية يتطلب ما يلي:

أولاً: إعادة هيكلة أوضاع الحيازة والملكية التي لازالت تحكم النشاط الزراعي وتؤثر فيه وعلى وجه الخصوص:-

- 1- تقليص تعديل هيكل ملكية وحيازة الأراضي القديمة في الوادي والدلتا ويمكن أن يتم ذلك بأدوات السياسة الاقتصادية، وليس بالإجراءات الإدارية وذلك عن طريق سياسة للتخفيف علي تعديل هيكل الملكية والحيازة الزراعية، وبالذات في الشرائح الدنيا من خلال بنك للأراضي تكون مهمته تسهيل عمليات البيع والشراء علي أن تحفز الملكية الغائبة والقزمية في الأراضي الزراعية بكل الوسائل علي أن تكون جزء من مزارع ذات سعة اقتصادية مناسبة . والهدف النهائي هو أن نصل إلي هيكل حيازي يتكون من مجموعة من المزارع ذات سعات اقتصادية تسمح بالاستغلال الاقتصادي القائم علي استخدام وتوظيف نتائج الثورة العلمية المتجددة في هذا القطاع.
- 2- أظهرت نتائج البحوث الميدانية الأخيرة أن الحائزين لأقل من فدان وصلت نسبتهم لأكثر من 85% من عدد الحائزين، ومن المعلوم أن الزراعة في هذه الشريحة رغم أن كفاءتهم الفردية قد تكون مرتفعة للغاية لانشغالهم بعملهم في هذه الحيازات القزمية طوال النهار وربما طوال الليل، إلا أن الكفاءة المجتمعية لهم ولأرضهم بالتأكيد ستكون متدنية إذا ما قورنت بالمزارع ذات السعات الاقتصادية المناسبة التي تتاح لها فرص الاستفادة من إنجازات الثورة العلمية من التكنولوجيا علاوة علي تخلصها من الهدر في الأراضي والمياه المصاحب لهذا التفتت. وفي هذا الإطار يجب أدراك أن التخلص من المزارع القزمية أضحي ضرورة تنموية تفرضها عدم قدرة المزارع ذات السعات الضئيلة علي الاستفادة من التطورات العلمية في الزراعة بالإضافة إلي ما تسببه من هدر كبير في الموارد الأرضية والمائية والبشرية. يساعد علي الدفع في هذا الاتجاه أتساع حجم وتعدد

الأنشطة الإنتاجية اللازراعية في القرية المصرية حاليا وكونها أصبحت أوعية ممكنة للاستثمار وفرص العمل بديلا عن الأراضي الزراعية.

ويجب تدعيم هذا الاتجاه من خلال التأكيد على أهمية دعم وتنشيط الاستثمار المباشر الصغير ومتناهي الصغر المولد لفرص العمل والدخل في القرية المصرية مع توفير مصادر تكويلية مناسبة لهذا التحول. وقد يكون لبنوك التنمية والائتمان الزراعي القائمة حاليا وبنك الأراضي المقترح وكذلك صناديق الادخار والتمويل الذاتي بالتعاونيات دور حاسم في هذا الشأن.

لقد أن الأوان للعمل من خلال الأدوات الاقتصادية علي وضع حد أدنى للحيازات الزراعية بحيث لا تقل عن (3-5) أفدنة للحيازة (المزرعة) الواحدة باعتبار تلك المساحة هي الحد الأدنى للسعة المزرعية الاقتصادية، وعلي أن تحتفظ هذه الحيازات بمساحتها الراهنة دون أي نقصان لأي سبب (بالطبع يمكن الإضافة إلي هذه المساحة) وربما يكون من الضروري اعتماد مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة لكي يمكن حماية هذه المزارع من أن تتعرض للتقسيم لأسباب تتعلق بالميراث أو ما شابه.

3- قد يكون من المناسب البحث في تحديد حدا أقصى للملكية في الأراضي الزراعية القديمة حسب نوع الأراضي، وهذا الهدف يرتبط مع الهدف السابق والذي سيسهل ويحفز ويوفر إمكانيات تعديل الهياكل الحيازية للأراضي الزراعية بما يفتح الباب واسعا أمام عمليات التركيز الرأسمالي للملكيات، ومن ثم فإن من الضروري وضع حدود قصوى لهذا التوسع.

يجب إدراك أن التحولات التنموية الكبرى في العديد من بلدان العالم بداية بإنجلترا ومرور باليابان وكوريا وغيرها من دول العالم وفي دول أمريكا اللاتينية لم تحدث إلا بعد إنجاز هذا التحول المشار إليه هنا في الفقرات السابقة في القطاعات الزراعية لهذه الدول.

4- حرية أكبر للعمل السياسي والنقابي في أوساط الفلاحين والعمال الزراعيين.

ثانيا:زيادة الحجم الاقتصادي من الموارد الزراعية وذلك من خلال :

- برامج للتوسع الأفقي مبنية علي تقدير سليم للإمكانات من حيث الرقعة المناسبة والمياه الكافية.

ومن المناسب هنا الإشارة إلي أن التقدم التكنولوجي في مجالات الزراعة المختلفة قد جعلت الحجم الاقتصادي للموارد متحرك ونسبي، حيث تتيح هذه التكنولوجيات الحديثة وبالذات في المجالات الحيوية خيارات واسعة للأصناف المزروعة من حيث احتياجاتها الأرضية، المائية وحتى المناخية بما يفتح الباب واسعا أمام قدرات موردية ضخمة مع الحصول علي نفس القدر من الناتج أو حتي أكثر .

- لعل الكل يتفق علي أن العدوان الذي تتعرض له مواردنا المائية هو اخطر التحديات الراهنة التي تهدد البشر والزرع والضرع علي ارض الوطن ومن ثم فان دفع هذا

العدوان بكل السبل ومنع تحققه والحد من أثاره المدمرة يجب أن يكون هو هدف العمل الوطني الشامل للبلاد في هذه المرحلة.

وان كانت الجهود والخطوات الواجب البدء في تنفيذها حالياً تشتمل على جوانب تغطي في شمولها الجهد الوطني بكامله وبكل تنوعاته سواء كانت سلمية أم غير سلمية. فأنا في هذه الورقة سنطرح بعض المقترحات والجهود على محور العمل الوطني الداخلي وبما يشمله ذلك من ضرورة تحقيق تغييرات جذرية في نظرتنا للمياه وأسلوب تعاملنا مع النهر وكذلك في الموقف من السياسات الزراعية والمائية الراهنة و حتى الموقف من موضوع الطاقة النووية رغم ما يبدو من تباعد بين هذا الموضوع والاعتداء الذي يجرى على مواردنا المائية.

ونحن هنا نشير إلى مجموعة أو حزمة من الجهود يجب أن نبدأ فيها على الفور دون انتظار على النحو التالي:-

- 1- تلك المتعلقة بضرورة ترشيد استخدام المياه ، والتحول إلى طرق الري الأكثر رشادة والموفرة للمياه، والأبحاث هنا في هذا الصدد لدى مراكز البحوث المصرية بلا نهاية وتنتظر فقط الإرادة السياسية التي تمتد إليها وتضع الخطط لإتمام تنفيذها، ونحن نعلم أن هناك جهوداً في هذا الصدد ولكن تلك الجهود يجب أن تأخذ طابعاً أكثر جدية في الوقت الراهن.
- 2- تطوير نظم إعادة استخدام مياه الصرف(الزراعي والصحي) سواء في الاستخدامات الزراعية أو غيرها لتعظيم الاستفادة من هذه المياه بأقصى قدر وتشير، التقديرات إلى إمكانية زيادة المتاح من الموارد المائية المصرية بنحو 6 مليار م3 نتيجة هذه الجهود.
- 3- الاتجاه بأقصى طاقة نحو تحلية مياه البحر ونحن نعلم أن قضية الطاقة سوف تكون حاسمه في هذا المجال، وهذا ما يجعلنا نقول أن حسم موضوع المحطات النووية وتبنى برنامج جاد لإنتاج الطاقة النووية يجب ألا يتأخر كثيراً فلا وقت للمناورات، ومن حسن الطالع أن الأنباء تفيد بتحقيق اختراق علمي في هذا الصدد يؤدي إلى تخفيض جوهري في تكلفة التحلية.
- 4- إعادة النظر في نظم حيازة الأراضي الزراعية في مصر وعدم السماح بترك تلك المساحات القزمية لتكون أساس الإنتاج الزراعي المصري رغم ما تمثله من تبديد هائل للمياه، يجب أن نلجأ لكل سبل تجميع الإنتاج الزراعي وأن يأخذ هذا الإنتاج طابعاً أقرب لمراعاة الوظيفة الاجتماعية للملكية وأن تدعم روابط مستخدمي المياه وغيرها من مختلف الأشكال التعاونية في هذا القطاع.
- 5- لابد من إعادة النظر في التراكمات المحصولية السائدة حالياً وربما يكون قد آن الأوان للتخلي عن بعض المحاصيل الشرهه للمياه مثل الموز وقصب السكر وإلى حد ما الأرز واستبدالها بمحاصيل قليلة الاستخدام للمياه. تنشيط البحث العلمي الزراعي والمائي والدفع بنتائج تلك البحوث إلى التطبيق فمنذ سنوات ونحن نسمع عن التوصل إلى سلالات من بعض المحاصيل قادر على تحمل درجة أعلى من الملوحة وعن سلالات قليلة المكث في الأرض الزراعية وهي التي تقود إلى وفر في المستخدم من المياه.

- 6- مواردنا من المياه الجوفية فعلى حسب علمنا لا يوجد اتفاق على حجم هذا المصدر حتى الآن وإن كانت معظم الدراسات تشير إلى محدودية هذا المورد ، بما يفرض علينا تبني سياسات جادة في كيفية التعامل معه ووضع حد للاستخدامات السفيهة والهدر غير المنطقي في استخدام هذا المورد المحدود.
- 7- لا بد للمصريين أن تشيع بينهم ثقافة جديدة تجاه النيل ومياهه وأدبيات التعامل فى هذا الشأن فهناك العديد من العادات والتقاليد المشوبة بالإهمال الواضح والمؤدى إلى فقد هائل نوعى وكمي في المياه ، وفى هذا المجال ربما يسأل السائل عن لماذا يحدث ما يحدث في محطات غسل السيارات ؟ ولماذا نجد كميات هائلة من المياه وتخرج من أبواب العمارات الفارحة في مختلف الأحياء الراقية صباح كل جمعة، وما هو مستقبل البحيرات وملاعب الجولف وحمامات السباحة الخاصة التي انتشرت في الأحياء الراقية في السنوات الأخيرة ؟ إن الإجابة على كل هذه التساؤلات وغيرها ربما تضعنا أمام تطور إيجابي في الثقافة الوطنية تجاه هذا المورد النادر والذي صار مهددا أكثر من أي وقت مضى.
- 8- وتفيد نتائج دراستنا حول مستقبل الزراعة والغذاء فى مصر 2020 (والتي أجريت ضمن مشروع مصر 2020) أنه يمكن الاعتماد على التقديرات الآتية لزيادة الموارد المائية خلال السنوات القادمة إذا ما أعدنا النظر فى مختلف المحاور السابق الإشارة إليها وعملنا بجد على تحقيق انجازات جادة فى كلا منها:

أ - ترشيد استخدام مياه النيل وإعادة استخدامها 12.5 مليار م3

ب- المياه الجوفية والجوفية العميقة 6 مليار م3

ج - الصرف الصحى 2 مليار م3

20.5 20,5 مليار م3

- برامج للتنمية البشرية تركز على الإنسان الريفي وتحوله إلى إنسان قادر علي التعامل مع منجزات التكنولوجيا المتجددة والمتطورة، وذلك من خلال برامج محددة لتحسين العملية التعليمية ورفع مستوى الخدمات الصحية ونشاط ثقافي ينمي وعي الإنسان ببيئته ويربطه بقضاياها ومشاكلها.

- وقف الهدر الحالي في الموارد الأرضية سواء كان في الكم أو في النوع ووضع السياسات الملائمة والتشريعات الكفيلة بالمحافظة علي هذه الموارد من التآكل وكذلك من التلوث. وقد يكون من الضروري هنا الإشارة إلي الجهود والأموال الطائلة التي أنفقت علي مشروعات عملاقة لم تكتمل لأسباب غير مفهومة مثل مشاريع توشكى وشرق العوينات وترعة السلام والساحل الشمالي الغربي..... وغيرها وضرورة المبادرة للاستفادة من الاستثمارات الطائلة التي أنفقت علي هذه المشروعات .
- وقف الهدر الحالي في تدمير مقومات الإنتاج السمكي سواء من البحيرات أو من النيل نفسه .

- الحفاظ علي البنية الأساسية والتحتية لنظام الزراعة المروية التي أقيمت علي مدى القرنين الماضيين وتطوير نظم الإدارة والتشغيل والصيانة عن طريق تنفيذ المشروعات القومية الكبرى في هذا المجال (الصرف المغطى - صيانة التربة - وغيرها) وكذلك تدعيم خطة إشراك المستخدمين في إدارة مياه الري من خلال روابطهم.

ثالثاً: رفع إنتاجية الموارد المتاحة: ونحن نعتقد أن الآليات التالية حاسمة في هذا الاتجاه:

1- الإسراع بالاستفادة من تقنيات الثورة العلمية وبالذات التكنولوجيا الحيوية، وتقنيات الزراعة على المياه المالحة والمعالجة؛ وتعظيم هذه الاستفادة بقدر الإمكان من خلال تنشيط البحث العلمي في هذه الاتجاهات، وتوفير كل الإمكانيات لذلك ونقل نتائجه إلي التطبيق مباشرة.

2- الاهتمام بتطوير الأجهزة المسؤولة عن حماية حقوق المربين والانضمام للمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها.

3- توفير جهاز فعال للإرشاد الزراعي يعمل كهمزة وصل بين الحقل والمعمل.

4- إعادة بناء الحركة التعاونية الزراعية ذات التاريخ العريق في خدمة قضية التنمية الزراعية لتكون وعاء لحل مناسب لمشاكل التسويق الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج والتمويل المناسب وقد يكون من المناسب هنا الإشارة إلى:

- ضرورة تشجيع الجهود الذاتية في مجال التمويل لكي تكون أساس لحركة تعاونية جادة.

- إدخال التشريعات التعاونية المناسبة التي تضمن مزيد من الحركة ومزيد من الضمان لمصالح المنتجين الزراعيين.

5- دور فعال للدولة في مراقبة الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة في القطاع الزراعي، ودعم النشاط الإنتاجي الزراعي بمختلف الصور وتوفير كافة التسهيلات لهذا النشاط حتي يستطيع أداء دوره الاستراتيجي في تحقيق أهداف المجتمع.

6- مأسسة عملية اتخاذ القرار علي مستوى القطاع فلا زال في الإمكان وحتى الآن ملاحظة وجود أوجه للقصور رصدتها الدراسات علي مدي العقود الماضية وتتبع أثارها علي الأداء الزراعي.

ولابد من بناء حزمة متكاملة من الأوضاع المؤسسية تعمل بتجانس من أجل تحقيق هدف عام متفق عليه وتحمي القرار في هذا القطاع من الفردية والشللية التي برزت مساوئها مرات عديدة خلال الأعوام الأخيرة.

- ولعله من المفيد أيضا في هذا المجال:

- إجراء إصلاح تشريعي شامل يعيد تنظيم العلاقات بين مكونات القطاع الزراعي والمائي وبين القطاع وغيره من قطاعات الدولة المختلفة بما يساعد علي رفع كفاءة الموارد المتاحة في هذا القطاع.

- تبني منظومة إدارية تقوم علي دعم التكامل والاتجاهات التكاملية بين مختلف وحدات القطاع وترسي نظاما لتقسيم العمل بين مختلف هذه المكونات يتيح تحقيق أقصى إستاده من توظيف الموارد البشرية والمادية في القطاع.

7..دعم النشاط الإنتاجي الزراعي بمختلف الصور وتوفير كافة التسهيلات لهذا النشاط حتي يستطيع أداء دوره الاستراتيجي في تحقيق أهداف المجتمع. إذ لم يعد من المستساغ أن نتباهي بأن الزراعة المصرية لا تحصل علي دعم من الدولة وأن نسعى للتقليص الدائم لمخصصات الدعم الموجه لهذا القطاع في الوقت الذي تجاهر دول الاتحاد الأوربي بتخصيص 50% من ميزانية الاتحاد لدعم قطاع الزراعة وأن تخصص الولايات المتحدة عشرات المليارات من الدولارات لدعم الزراعة الأمريكية، وذلك كله رغم اتفاقيات الجات وبرامج الإصلاح الهيكلي التي نجتهد- نحن فقط – في تطبيقها بروح أن تكون ملكيين أكثر من الملك ذاته.

8-التوسع في إدخال خدمة التأمين بمختلف صوره إلي القطاع الزراعي ، وذلك بهدف تقليل المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي وما يترتب عليها من خسائر فادحة .

9- رفع درجة الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالبيئة بمفهومها الشامل وعلاقة ذلك بصحة الإنسان والحيوان، وضرورة أن ينعكس هذا الاهتمام فيما نضعه من خطط وما نمارسه من أنشطة إنتاجية وعمرانية وتسويقية.....الخ.

ترقبوا صدور الأعداد التالية من أوراق غير حزبية:

1- إستراتيجية جديدة للأمن القومي المصري.

2- سياسة خارجية لمصر الديمقراطية.

3- السياسة المائية لمصر

4- مواجهة الفقر والنهوض بالعشوائيات.

5- السياسة الصناعية في مصر.

6- السياسة الصحية في مصر.